مقاربات وأطر نظرية
فى دراسات وسياسات الشباب

أحمد حسين*

ثمة اتفاق بين الباحثين على أهمية الوعى بالمداخل والمقاربات التى توجه دراسات وسياسات الشباب حول العالم كخطوة أولية تساعد فى معالجة قضايا الشباب وبشكل منهجى وسليم. ويرصد هذا المقال بعض التصورات والمقاربات النظرية التى اعتمد عليها المحللون لملامح المسألة الشبابية، سواء لسياسات وبرامج الشباب أو الأدبيات التى تناولت قضايا الشباب ومشكلاتهم حول العالم. وقد تم تقسيم وتصنيف هذه المقاربات إلى خمس مقاربات: اقتراب الشباب الفاعل والمفعول به، ومشاركة الشباب، والتنمية الايجابية للشباب، الاستثمار فى الموارد البشرية، وأخيرا اقتراب التمكين.

مقدمة

هناك ١,٢ مليار شاب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ عام يشكلون نحو ١٦ بالمائة من سكان العالم. وفى العالم العربى يمثل الشباب فى المرحلة العمرية ١٥-٢٩ سنة ما يقرب ثلثَ سكّان المنطقة. قد يمثِّل هذا العددُ الكبير نعمة ديموغرافية وفرصةً تاريخية يتحتّم اغتنامها، أو ربما يشكل نقمة ديموغرافية تفتح الطريق لتكريس مشكلات بنيوية متعددة. هذا الموقف يتحدد بحسب قدرات الدول على الإفادة من الطاقات البشرية المتوافرة لإرضاء تطلعات الأفراد وتحقيق الرفاه الاجتماعى. لكن رغم هذا العدد الكبير مازال الشباب يواجه مجموعة غير مسبوقة من المخاطر والتحديات المجتمعية غير الخافية على أى مراقب أو دارس.

---

* أستاذ علم الاجتماع المساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

كشفت أنشطة المؤسسات الدولية الخاصة بالشباب مثل منظمات الأمم المتحدة (كاليُونسكو واليونيسيف وبرنامج العمل العالمى للشباب والبرنامج الإنمائى والاسكوا ومنظمة العمل الدَّولية)، بما أفرزته جميعا من أعمال وخطط عمل وتقارير وبحوث وسياسات، عن الحاجة لتطوير سياسات وطنية خاصة بالشباب لديها القدرة على تحديد احتياجاتهم واهتماماتهم النوعية وتعترف بالمساهمة البناءة للشباب فى المجتمع وتعزز مشاركتهم فى صنع السياسات العامة. أكدت هذه المؤسسات أيضا على أنه رغم الجهود التى بذلتها بعض المجتمعات فى هذا المضمار إبان العقد الماضى، عندما وضِعت على استحياء استراتيجيات وطنية خاصة بالشباب أو أنشئت وزارات للشباب أو ظهرت منظمات أهلية مختصة بهم أو عدلت فى بعض الدول مناهج التعليم لتأهيلهم لسوق العمل أو شكلت دول أخرى مجالس نيابية للشباب لزيادة مشاركتهم في الحياة السياسية أو خصصت مراكز رسم السياسات أقساما كاملة للشباب... الخ، رغم ذلك كله فليس لدى معظم البلدان حتى اليوم سياسات واضحة المعالم تتعلق بالشباب وتخصهم دون غيرهم. وحتى بالنسبة للدول التى خطت خطوات فى مجال بناء استراتيجيات أو سياسات شبابية، أتت أغلبها كاجتهادات مجتزأة ومفتقرة إلى نهج شامل يواجه التحديات التى يصطدم بها جيل الشباب. من ثم فمازالت هناك حاجة ملحة لتبادل الخبرات فى مجال بناء سياسات شبابية محددة لا تتعارض مع السياسات العامة للدول، وحاجة للتعاون لإنتاج أدوات تساعد المجتمعات في معالجة قضايا الشباب بشكل جيد. وثمة اتفاق بين الباحثين على أهمية الوعى بالمداخل والمقاربات التى توجه دراسات وسياسات الشباب حول العالم كخطوة أولية تساعد فى معالجة قضايا الشباب بشكل منهجى سليم.

رغم ما ينطوى عليه تعيين المقاربات المختلفة فى دارسة قضايا الشباب من أهمية – تلك المقاربات التى تؤثر فى توجهات الأنظمة السياسية إزاء قضايا الشباب، وما فتئت توجه الخطابات السياسية والإعلامية، بل وتؤطر مجمل التصورات والممارسات المتعلقة بالشباب حول العالم – رغم ذلك، فقد اعترفت المؤسسة الدولية للشباب International Youth Foundation فى دراساتها المختلفة عبر العالم بأن أى نموذج أو مقاربة لتحليل المسألة الشبابية لابد وأن تتلاءم وخصوصية الواقع المحلى وطبيعة الظروف الوطنية التى يعايشها الشباب فى مجتمع ما، فليس ثمة نموذج قياسى أو مقاربة ثابتة يمكن أن تنطبق على أى سياق أو تتكرر فى أى مكان آخر. ورغم هذا فقد انتهت المؤسسة – عبر دراسات الحالة القطرية التى أجرتها بمجتمعات متباينة – إلى عدة مداخل مشتركة تسم وتفسر القضايا الشبابية حول العالم. يرصد هذا المقال بعض التصورات والمقاربات النظرية التى اعتمد عليها المحللون لملامح المسألة الشبابية؛ سواء لسياسات وبرامج الشباب أو الأدبيات التى تناولت قضايا الشباب ومشكلاتهم حول العالم.

الاقتراب الأول: الشباب الفاعل والمفعول به

هنا يمكن بلورة توجهين أساسيين فى النظر إلى الشباب كفاعل اجتماعى يمارس أدوارًا فى المجال العام. وتتفاوت المجتمعات بحسب مدى تبنيها لإحدى هاتين المقاربتين على أرض الواقع[١].

أ- الشباب العبء (المفعول به)

يتأسس هذا الاقتراب الكلاسيكى؛ الذى هيمن لفترات طويلة على أدبيات الشباب فى العالم، على اعتبار أن الشباب يمثل عبئًا على مجتمعه وأسرته، ويشخصه على أنه طرف سلبى يسهم فى إنتاج المشكلات ويعانى منها، ولا ينهض كقطب فاعل فى عمليات المواجهة والإصلاح. فالشباب فى أوضاعهم وأحوالهم

واحتياجاتهم، محَّملون بشكل سلبى على مجتمعهم، تشكل خصالهم وسلوكهم وتصرفاتهم مصدرًا للمخاطر والمهددات القوية للبناء الاجتماعى.

وفقًا لهذه المقاربة هيمنت فكرة العبء الاقتصادى وأصبحت مغروسة فى صلب المفاهيم التى يستخدمها صنّاع القرار والحكومات والفاعلون المجتمعيون، وبالتالى يتم دائمًا التركيز على الآثار السلبية لتضخم أو انتفاخ أو تمدد حجم الشريحة الشبابية فى المجتمع والتكاليف أو المغارم الاقتصادية لما يتطلبه وجود هذه الشريحة من خدمات فى الحاضر والمستقبل. هنا يبدو الشباب كالأطفال من حيث اعتمادهم على أسرهم ومجتمعاتهم فى توفير احتياجاتهم الأساسية. فالشباب كأطفال عليك أن تراقبهم ولا تسمع لهم هذه المقاربة تمتد آثارها لتجعل الشباب دائمًا تحت ضغط الحماية والوصاية، فعليهم أن ينصتوا لما يملى عليهم من تعاليم وأوامر بشأن ماذا يفعلون، ومتى يفعلون، وبالتالى فهم مهمشون وبعيدون عن صنع القرارات الخاصة بهم، سيما ما تشكل ملامح مستقبلهم، وفى ذلك بلا شك إنكار لقدراتهم العقلية والمعرفية واختياراتهم[٢]. ومن معطيات هذ الاقتراب تأكيد التأثير السلبى للشباب على الاستقرار الاجتماعى والسياسى والأمنى فى أحايين غير قليلة، ولذا فهى أقرب إلى الرؤية المثالية التى تذهب إلى أن المشكل يكمن فى الأفراد أى الشباب وليس فى ظروفهم وأوضاع مجتمعهم، وعلى الشباب أن يعيدوا النظر فى ظروفهم فى ظل حزمة من الإصلاحات المحدودة والجزئية التى يمكن أن تقدم لهم كالمساعدات الفنية والمادية وغيرهما[٣].

يرتبط بهذه المقاربة السعى دائمًا إلى استهجان بعض قيم وملامح ثقافة الشباب، إلى جانب الانتقاد المستمر لسلوكياته. فهم شريحة مفتقدة لخبرة الكبار ولم تعد قادرة أو ربما راغبة فى التعبير عن قضاياها ومشكلاتها ورؤاها وطموحاتها المستقبلية، عندئذ يتهم الشباب بتعميق الفجوة مع التاريخ بخبراته

الثرية والحاضر بهمومه ومتطلباته ومشكلاته والمستقبل بطموحاته. إنه شباب منعزل عن قضايا مجتمعه وغير قانع بتراثه الذى يتغنى به الأجداد والآباء، وغير معترف بالحاضر المعيش؛ يحس بمرارته ولكنه غير واثق فى تحسين أوضاعه المستقبلية[٤] كما تعكس ثقافته عمره وخبراته المحدودة، وتطلعاته المعيشة التى لا تتفق غالبًا ومعطيات واقعه المأزوم. إنه شباب يميل فى الغالب إلى المغامرة والمخاطرة غير المحسوبة، التى يفتقد فيها حكمة الكبار. هذا فيما تتباين– إن لم تكن تناقض قناعاته وانحيازاته الأيديولوجية والفكرية، بين قناعات ماضوية رجعية لدى شريحة منهم تعيش فكر التراث وتعيد إنتاجه وتحتكره بصورة شبه كاملة، تخلو من عين النقد والمراجعة والتجديد، وبين قناعات حداثية لدى شريحة ثانية منهم، تفتعل قطيعة مع التراث وتتحسس ثقافة الآخر لتمجدها، منفصلة عن هويتها الثقافية والدينية والوطنية، وما بين ميول توفيقية – أو تلفيقية – لدى شريحة ثالثة تحاول بدورها أن تقف فى المنطقة الوسطى بين التقليد والحداثة، والأصالة والمعاصرة[٥].

تحتاج منظومة قيم هؤلاء الشباب – استنادا إلى هذه الرؤية– إعادة صياغة لكونها تتضمن مكونات تمثل تهديدًا لقيم المجتمع وثقافته واستقراره ومستقبله. من القيم التى ظلت محل هجاء وانتقاد (الحرية الشخصية) بوصفها موازية (للإباحية) وكذلك (القرارات الفردية) و(الاختيارات المستقلة) بوصفهما نمطا من (الأنانية). بل امتد النقد من نقد منظومة قيم الشباب إلى نقد أغلب تفاعلاته وسلوكياته بغية رسم صورة سلبية حوله تراه دائمًا مندفعًا ويعيش بغرائزه أكثر مما يعيش بوعيه[٦]، يفتقد القدرة على الصمود أمام مشكلات الواقع وتحديات عصرية كثيفة. إنه شباب يستهلك أكثر مما ينتج، يخضع لنمط استهلاكى معولم بات يفقده هويته الحضارية والثقافية؛ فالشباب – وفقا لهذه المقاربة – جماعة مستهلكة من الطراز الأول تتجه إليهم الرسائل الإعلامية

وتخاطبهم وتخصهم بوصفهم مستهلكين لمختلف السلع؛ مادية وغير مادية لتصنع فى مجملها مظهرا ونمط حياة استهلاكى صرف، لا يخاطب الشباب الموسر فقط بل ثمة "طبعات شعبية" من ذات السلع تستهدف الشرائح الشبابية من ذوى الدخول المحدودة والمتوسطة(٧). إنه شباب "تائه"، "محبط"، "سلبى". يمثل دائما تربة خصبة للتوظيف والاستغلال من قوى الأصولية والإرهاب، كما هو قنبلة موقوتة تهدد بالانفجار فى وجه صناع القرار التنموى والسياسى فى مجتمعاته. إنهم غالبا من يحوّلون المشكلات الاجتماعية المتفشية إلى مزيج يؤدى للانفجار والراديكالية. لقد هدف هذا الانتقاد لقيم وسلوكيات الشباب إلى بلورة وعى مجتمعى مضاد لحقوق الشباب، يحول بين الشباب ومفردات تمكينه ليظل فى موقع المحتاج دومًا لضبط سلوكياته والتحكم فى إرادته وإعادة تكييفه اجتماعيًا لأنه، بوصفه هذا، مافتئ يشكل ضغطًا على مجتمعه وأسرته(٨).

وتأسيسا على ذلك، واكب هذا الموقف التاريخى من الشباب؛ التداخل المتزايد من السلطة والنخب الحاكمة فى حياتهم وشئونهم، بما فرضه ذلك من توترات وصراعات بين الدولة وأجهزة القمع الأمنى والأيديولوجى والجماعات والتكوينات الشبابية. وقتئذ غدا الشباب رهان صراع رمى إلى إدماجهم ضمن أطر مغايرة ذات مسعى كلى، على رأسها المدرسة والخدمة الوطنية الإجبارية...الخ. لقد اهتمت الدول تاريخيا بعناصر تنشئة الشباب لكن من زاوية إحكام سيطرتها الاجتماعية المركزية عليهم تفاديا لانفلات أى مدخلات جديدة قد تؤثر على النشء والشباب الجديد فتخرج به عن منظومة القيم المحددة سلفا. وعبر ذلك الإحكام وغيره من أدوات التوارث الثقافى ومعدلات تطورها الثقافى، تغايرت الثقافات وتباينت المجتمعات فى حجم المسموح والمتاح فى أى منها.

ومما لا شك هناك سياسات وبرامج ذات دلالات تطبيقية وواقعية تأثرت بهذه المقاربة بشكل جلى. ففى المجتمعات العربية كمثال عاش الشباب العربى

فى كنف تنظيمات مجتمعية تحمل بداخلها بذور "وأد الحرية" إذ يمكن تشبيه هياكل التنظيمات المجتمعية هذه؛ على شدة تنوعها وتعقد تركيبها، بسلسلة متشابكة الحلقات تبدأ من التنشئة فى نطاق الأسرة مرورا بمعاهد التعليم ومؤسساته، وعوالم العمل والتكسب وانتهاء بالسياسة فى الداخل والخارج، بل ومجمل فضاءات التكوين المجتمعية، حيث تقتص كل حلقة، من الشاب، قسطا من حريته وتسلمه مسلوبا ذلك القسط من الحرية إلى الحلقة التالية ويشكل تكامل الحلقات هذه نظاما قهريا عالى الكفاءة[٩].

يدعم هذا الطرح، وضعية الإهمال الملحوظ للشباب العربى على كافة الأصعدة والمستويات. إذ ظلت الفئة الشبابية لوقت قريب مغيبة عن الخطط التنموية فى غالبية المجتمعات العربية، فيما ندرت – لفترات طويلة – المسوح الشاملة والإحصاءات الوطنية التى تتناول بعمق وشمولية أحوال الشباب وأوضاعهم ومشكلاتهم، فيما غابت حتى وقت قريب أيضا السياسات والبرامج الوطنية الجادة فى مجالات التعليم والعمل والثقافة، والتى ترتقى بأوضاعهم وما يقدم إليهم من خدمات. فالسياسات التعليمية التى تنهض بأوضاع الشباب وتؤهله لسوق العمل المعولم ومجتمع الإنجاز والفعالية، ظلت لفترات طويلة غائبة تقريبًا فى أغلب المجتمعات العربية. والسياسات الثقافية التى ترتقى بمعارفهم وأذواقهم غابت لفترات طويلة أيضًا، فبحسب التقرير العربى الأول للتنمية الثقافية (٢٠٠٨) – الصادر عن مؤسسة الفكر العربى – لم تكن نسبة القنوات التليفزيونية والبرامج والكتب، والصحف المخصصة للشباب تتعدى (٣٪) من مجموع هذه الوسائط[١٠].

مجمل القول يدعم هذا الاقتراب تبعية الشباب للأجيال الأخرى، ويضيع فرص استقلاله الذاتى، ويضعه دائمًا فى خانة المفعول به، وليس الفاعل المجتمعى الأساسى.

ب- الشباب كفاعل اجتماعى أساسى

شهدت هذه المقاربة على تحولات جذرية فى الاتجاهات والمدركات العامة حيال الشباب وقدراته ومن ثم المسئوليات المجتمعية التى يتوجب إسنادها إليه. كانت مثل هذه التغيرات– فى الاتجاهات– صوب رؤية تستند إلى قوة الشباب وفاعليتهم وطاقاتهم كإمكان بشرى معطل. فالفرصة الوحيدة لبناء رفاه المجتمعات وتوسيع فضاءات الديمقراطية فى المستقبل هى أن يُنظر إلى الشباب وأن يُعاملوا كعوامل حيوية فارقة فى التغيير الاجتماعى، فلا يمكن بحال اعتبار الشباب مجرد أثر جانبى من آثار التطور السياسى والاقتصادى. " فهم فواعل التغيير وأدواته وليسوا من الموضوعات البسيطة له." إنه لا يمكنك إيقاف قوة الشباب لأن قوة الشباب لن تتوقف" فللشباب دور أساس فى صميم هذا التطور. **لقد نم هذا الموقف عن تحول تدريجى من أنموذج يعامل الشباب كمشكل أو كمصدر للمشكلات الاجتماعية إلى آخر ينظر إليهم كأصول مجتمعية قوية** وموارد هائلة لابد من توظيفها بشكل مثالى. بقول آخر، يرى هذا الاقتراب الشباب كفاعل تنموى أصيل له إمكانات وقدرات عديدة، فهو رأس المال البشرى الأكبر فى المجتمع، والذى يشكل فرصة أو هبة ديموغرافية، وقوة اقتصادية واجتماعية وسياسية ربما لن تتكرر فى مسيرة المجتمع مرة أخرى. تعترف هذه المقاربة بأن الشباب يواجه ظروفًا مجتمعية ضاغطة وتحديات جمة؛ داخلية وخارجية، تحول جزئيًا أو كليًا دون تطوير قدراته ومهاراته وتنميتها سواء على المستوى الفردى أو المجتمعى. كما ترى أيضا –المقاربة – أن السياق البنائى المحيط بالشباب هو المسئول الأساس عما آلت إليه أوضاعهم وأحوالهم. (١١)

وبحسب هذه الرؤية، لا يمكن تعظيم الإفادة من قدرات الشباب الخلاقة دونما صيانة حقوقه الأساسية واستدامتها. فللشباب الحق فى تعليم جيد، وعمل

لائق، وصحة جيدة. من حقه كذلك تكوين أسرة مستقرة ومشاركة سياسية ومدنية فاعلة وإيجابية، ومشاركة حقيقية فى صناعة القرارات التى تمس مصيره ومصير مجتمعه على سواء. فمن حق الشباب الوصول لمزيد من الفرص ليتحملوا المسئولية ويشاركوا فى اتخاذ القرارات المهمة وأن يتعرضوا للمجالات والخبرات المختلفة داخل مجتمعاتهم، ولابد أن تكون أصواتهم مقدرة كمثل الكبار والراشدين فلكى يشاركوا بفاعلية فى مجتمعاتهم ضع بعض المسئولية على عواتقهم(١٢).إنه من المهم – وفقًا لهذه المقاربة – إمداد الشباب بالمهارات المناسبة ليغدو منتجًين وتستفيد منهم الاقتصادات الوطنية فى إطار الآثار الإيجابية للعولمة. كما للشباب الحق فى الوصول إلى مصادر المعلومات والإفادة من تكنولوجيا الاتصالات الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعى دونما حجب أو مراقبة، ولهم الحق أيضًا فى توسيع خياراتهم الحياتية والمشاركة غير المقيدة.

وتؤكد هذه الرؤية على وجوب المراجعة الشديدة للأفكار النمطية حول عدم اكتراث الشباب بقضايا وطنه أو أنه موسوم باللامبالاة والانصراف عن الشأن العام فى مجتمعاته. فاندلاع ثورات الربيع العربى سرعان ما أكدت وجوب مراجعة هذا الطرح وتلك الأفكار الشائعة. فالفئة الشبابية رغم ما تواجهه من ظروف مأزومة فى مجتمعاتها، إلا أنها حركت المياه الآسنة وباغتت المجتمع بثورتها، ولعبت دورًا أساسيًا فى الحراك الثورى والسياسى. ويؤكد أصحاب هذه المقاربة على أن إنصاف الشباب – العربى – الذين واجهوا الظلم والاستبداد والاحتكار وأسقطوا الأنظمة، لا يقتضى منا أن نعترف بأهميتهم وقوة عزيمتهم فحسب، بل نستمع إلى ما يقولونه عن تصوراتهم وهمومهم وتطلعاتهم وأمالهم؛ كيف يتصورون العدل والمساواة والإنصاف، كيف يرون مستقبلهم

ومستقبل مجتمعهم، كيف يتوقون إلى الديموقراطية، وكيف يتوجب علينا أن ندعمهم ونمكّنهم بكل الوسائل المجتمعية المتاحة[١٣].

تدفع هذه المقاربة إذن إلى وجوب مراجعة الصور النمطية، والأدوات النظرية والمنهجية فى قراءة الواقع الاجتماعى للشباب العربى[١٤] الذى تراه فاعلًا اجتماعيًا حاملًا لإمكانات وقدرات إبداعية، وأكثر قدرة على التعلم الذاتى الفردى والجماعى مقارنة بالأجيال السابقة، والأكثر تعرضًا للثقافات المختلفة بحكم اتصاله بالشبكة الدولية للمعلومات. فيما تراه صاحب مصلحة فى تحقيق الأهداف التنموية فى الحاضر والمستقبل[١٥].

الاقتراب الثانى: مشاركة الشباب. أبعاد ومضامين ومعايير حاكمة

نالت مقاربة مشاركة الشبابYouth Participation اهتماما كبيرا على الأصعدة القطرية والدولية، فأجريت دراسات كثيرة استنادا اليها منذ سبعينات القرن المنصرم. وتاريخيا بزغت إلى حيز النقاش فى إطار درس مشاركة الشباب قضايا متعددة مثل المشاركة المدنية للشباب Civic engagements of youth ومواطنة الشباب Youth citizenship. ولا مبالاة الشباب Youth Apathy. وتنمية الشباب Youth Development...الخ. ويبزغ فى إطار أدبيات مشاركة الشباب **معنيين أساسيين** للمشاركة يتم عادة التمييز بينهما: يجسد الأول مشاركة الشباب فى الأنشطة والبرامج والمشروعات المحددة، فيما يعين الثانى مشاركتهم فى مجمل القرارات المتصلة بحياتهم وشئونهم الخاصة وفى تطبيق السياسات والبرامج المتعلقة بقضايا تحدد طبيعة العالم الذى يعيشه هؤلاء الشباب. وبهذا المعنى فمشاركة الشباب لا تدور حول مشروع أو برنامج معين أو مبادرة ما، بل استراتيجية واتجاه عام يشجع الشباب على التعبير عن آرائهم وتوجهاتهم ليغدوا منخرطين بفاعلية ويشكلوا جزءا أصيلا من عملية صنع القرارات المصيرية على مختلف المستويات المجتمعية[١٦]. ورغم هذا فقد لاحظ

بعض الباحثين أن تعريف المشاركة ما زال ينطبق بشكل أكبر على السياقات المؤسسية أو التنظيمية Organizational contexts التى فى إطارها يجد الشباب أنفسهم مشاركين طوال الوقت، فضلا عن كون المفهوم يؤطر الاستجابات المؤسسية لهذه المشاركة(١٧).

أ - مشاركة الشباب: الأهمية والعوائد و التداعيات

أجمع الباحثون على أن المشاركة النشطة والفعالة للشباب فى كافة مناحى حياتهم هى حق ديمقراطى يسهم بلا شك فى بناء مجتمعات سلمية ومتسامحة ومنتجة. كما تؤدى المشاركة إلى صناعة قرارات أكثر فاعلية وإيجابية حينما يشارك الشباب بقوة ونشاط، فهناك احتمالات قوية لتطبيق ناجع للسياسات وللبرامج المختلفة إذا ما كان للشباب دور نشط فى صناعة القرارات حول توجهات هذه السياسات والبرامج ومنهجياتها.

فى هذا السياق قدم هوارد (١٨) إطارا تصوريا للمبررات التى تؤكد أهمية المشاركة الشبابية، وصنفها إلى مبررات فنية، ونفعية، وتعليمية، وحقوقية، وديمقراطية، وتحويلية. تجسد المبررات النفعية مواقف تتطلب فيها شروط قيام برنامج ما مشاركة جماعات شبابية فيه لكى يتأسس ويصبح له وجود. هنا يسعى القائمون على البرنامج إلى مجرد مشاركة صورية للشباب ومجرد تمثيل أو وجود شكلى وغير حقيقى لهم بالبرنامج. ومع وجود مثل هذا الشرط – مشاركة شبابية – يستطيع المسئولون عن البرنامج القول بأن الشباب مشاركين، ما يؤدى فى نهاية الأمر إلى مجرد حضور رمزى Tokenistic Presence للشباب. أما المبررات الفنية – فبموجبها يشارك الشباب فى برنامج أو مشروع ما ولكن لمبررات عملية، كأن يكونوا مصدرا رئيسا للمعلومات أو لكونهم يحوزون مهارات محددة يحتاج اليها البرنامج وتكون مفيدة له، أو حينما يشارك الشباب ولكن استنادا إلى مهاراتهم وكفاياتهم الذاتية، عندئذ تكون

المشاركة سطحية وغير فاعلة وغير مؤسسة على أحقية فى صنع القرارات. وتبرز المبررات التعليمية حينما يتولى الشباب مناصب أو أدوار قيادية ويكون غالبا استنادا إلى ضرورة الإفادة منهم ومن مهاراتهم ومعارفهم التى طوروها عبر مساراتهم التعليمية. فيما تتبع مبررات حقوق الإنسان استنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق النشء والأطفال إذ تؤكد على وجوب مشاركتهم كحق ديمقرطى أصيل، وبالتالى فللأفراد الحق فى المشاركة فى القرارات التى تمس حياتهم وتؤثر فيها. وبالنسبة للمبررات الديمقراطية، فرغم اعتراف بعض الحكومات بالحاجة إلى تنمية المعارف المدنية للشباب، واهتمام الشباب أنفسهم بالمشاركة فى العملية الديمقراطية، لكن مازال يتم النظر إلى الديمقراطية بوصفها نظام سياسى لإدارة قطر ما، أو بالمعنى الأوسع اتجاه أو فلسفة تلون العلاقات بين الناس. فيما يفترض أن تكون المشاركة وسيلة لتحقيق هذه العملية الديمقراطية. أما عن المبررات التحويلية، فرغم وجود أجندة معلنة تتضمن فرصا أمام الشباب للتعبير السياسى والمدنى، والنظر إلى مدخل تنمية مشاركة النشء والشباب كأحد السبل الأساسية لتنمية المجتمع ككل، لكن واقع الحال يشي بأن هذه الفرص يتم حجبها أمام الشباب لصالح خطابات وممارسات اجتماعية مهيمنة يراها القادة السياسيون أكثر أهمية وأولوية من مشاركة فاعلة للشباب. بهذه الطريقة فالقادة يهدفون إلى إحداث تغيير أساسى ورئيس بخلاف لما يجب أن يكون عليه المجتمع "إنهم تحويليون They are transformative"[١٩].

وعن **تداعيات مشاركة الشباب** فلدى بعض الباحثين يعد الحديث عن عوائد مشاركة الشباب أمرا معقدا. فى هذا الإطار ميز Kirby and Bryson [٢٠] بين تقييم آثار المشاركة وعمليات المشاركة ذاتها. استند الطرح إلى أدلة ومعطيات بحثية مطولة خرجت من رحم دراسات لمشاركات الشباب فى صناعة القرارات العامة فى مجتمعات وسياقات متباينة. ميز الباحثان بين تقييم آثار

المشاركة (على صناعة القرارات العامة وعلى الشباب أنفسهم، والمجتمع عامة) وبين عمليات أو ديناميات المشاركة (كيفية انخراط الشباب ومنهجية تدعيم مشاركتهم أو كيف يتم دعمهم ليشاركوا، والسياقات المؤسسية للمشاركة...إلخ). وخلصا إلى دور وفاعلية المشاركة الشبابية الحقيقية والجيدة فى إنتاج حوار وتفاعل مثمرين بين الشباب والكبار، وبين جماعات الرفاق أنفسهم، وكيف أن هذا ظرف جوهرى لا غنى عنه لصحة واستدامة أى مجتمع. لكن من ناحية أخرى سعى الباحثان لإقامة الدليل على استمرار محدودية تأثير الشباب فى صناعة القرارات العامة فى المجتمع، رغم اعترافهما باختلاف هذه الآثار وتلك العمليات بين السياقات الاجتماعية والأنماط المؤسسية المختلفة[٢١].

ب- مشاركة الشباب: المعايير والمبادئ الحاكمة

تزخر الأدبيات بعدد لانهائى من محاولات[٢٢] اجتهدت لتطوير أطر تصورية مختلفة يرسم بعضها درجات أو مستويات مشاركة الشباب فى مختلف السياقات؛ مؤسسات وبرامج ومشروعات، وآخر يبنى مؤشرات تقيس مشاركة الشباب وتقيم استجابة الجماعات المختلفة لمشاركتهم، وثالث يطور نموذجا يحدد بدقة طبيعة الأدوار المؤسسية ويشخص المشاركة كمتغير مؤثر فى هذه الأدوار، ورابع يحدد العامل الأكثر تأثيرا فى التزام المنظمات بتفعيل المشاركة الشبابية. أو يعين مدى التزام المؤسسات بمعايير المشاركة سيما الانفتاح والالتزام وإتاحة الفرص. ومن منتجات تلك الاجتهادات ما سمى بـ "سلم مشاركة الشباب"Ladder of youth participation، ومتصل مشاركة الشباب Continuum of youth involvement ... إلخ. من هذه الاجتهادات على سبيل المثال محاولة Woollcombe [٢٣] صياغة أسس ومعايير مشاركة الشباب بشكل جيد، حيث حدد عشرة مبادئ وقيم حاكمة وهى:

١- الملكية Ownership: فلابد أن يشعر الشاب بأن العمل الذى يؤديه يخصه وينتمى اليه.

٢- ثقافة ممكنة أو مشجعة Enabling Culture: حيث يؤكد هذا العمل على شخصية الشاب وثقافته ونمط حياته.

٣- السلطة الحقيقية Real Power: فيكون للشباب تأثير حقيقى فى صنع القرار.

٤- التوقعات :Expectations فتكون توقعات المجتمع حيال قدرات الشباب على إتيان أفعال معينة حقيقية وفعلية.

٥- تكريم أشكال التعبير المختلفة لدى الشباب: Honor Young People Forms Of Expression إذ لابد أن تظل مفردات اللغة ومكونات الخطاب وأشكال التعبير الخاصة بالشباب متميزة ولا يتدخل المجتمع فيها لكونها جزءا من ثقافة مميزة تسم الشباب أنفسهم.

٦- الدعم: حيث تتم الإفادة من خبرة جيل الكبار الذين يقومون بالمهام المعقدة، مع تشجيع وحث دائمين للشباب على العطاء دونما تهديد أو ضغط.

٧- الاحترام: إذا ما اتبعنا القيم والمعايير السابقة سيكون هناك احترام للشباب بوصفهم شركاء أساسيين لجيل الكبار.

٨- الانفتاح Openness والتواصل: إذ يشعر الجميع بالقدرة والدعم لأن يكون منفتح كليا على الآخر.

٩- الوقت وحده Time Alone: من المهم وجود أشخاص بالغين- جيل الكبار- فى أى عصر ليشجعوا على مشاركة كل الأطراف، شبابا وشيوخ، وتعاونهم معا وإنتاج أفكار واستراتيجيات جديدة وغير نمطية للعمل.

١٠- الديمقراطية وقواعد أخرى:Democracy And Other Ground Rules
أهمها المعرفة والالتزام بالمبادئ الديمقراطية والقوانين السائدة التى تحقق العدل والمساواة واحترام الأقليات...إلخ.

فى السياق نفسه لخص Kirby and Bryson [٢٤] أدلة عدة -مستقاة من مسوح وممارسات بحثية فى دول أوربية مختلفة- حول أهم المعايير التى يجب توفرها لتحقيق مشاركة فاعلة للشباب، منها أن تكون المشاركة ممثلة ومعبرة وعاكسة لوجهات نظر الشرائح العريضة والقواعد الكبيرة من الشباب وليس فقط مجموعات صغيرة ومحدودة. وضمان حدوث التغيير كنتيجة لفعل المشاركة. وأن يقرر الشباب أنفسهم مستوى المشاركة الذى يستهدفونه. وألا يكون هناك منهج واحد يعتبر الأفضل لمشاركة الشباب فى صنع القرارات بل عدد متنوع من المناهج لتحقيق المشاركة المرغوبة. وأن تكون مشاركة الشباب جزءا لا يتجزأ من جملة الممارسات والأفعال فى أى منظمة أو مؤسسة. وأن يتوفر فهما جليا لمقاصد المشاركة وأهدافها. وأهمية تنمية مهارات وقدرات الجماعات الشبابية لتحقيق التماسك والدعم فيما بينها. وتوفير الدعم المستمر للشباب المشارك والناشط فى أى مؤسسة. وصياغة جدول زمنى واقعى لتمكين الشباب من استدامة المشاركة. ووجوب التوفير المستمر للموارد(الوقت والمال والدعم اللوجستى) وتأهيل الكوادر الشبابية لضمان استمرار المشاركة. وتقديم المردود على أن يتضمن تفسيرات للقيود والعقبات والمشكلات التى يواجهها الشباب إبان المشاركة. وأن تأتى مشاركة الشباب فى بداية أى برنامج أو مشروع ليحصلوا على الوقت الكافى لتطوير مهاراتهم وتنمية ثقتهم ليشاركوا بفاعلية.

وفى ذات الإطار أشارت المؤسسة الدولية للشباب [٢٥] إلى عشر نقاط أساسية بوصفها معايير مشتركة لمشاركة ناجحة للشباب فى أى مكان:

أ- وجوب أن يعتمد نموذج المشاركة الشبابية الذى ينجز بضمير حى على برامج ملموسة وواقعية تؤثر بدورها بشكل مباشر فى حياة الشباب وتكون لهم القدرة على الوصول اليسير لتلك البرامج.

ب-يتيح دائما نموذج المشاركة المنفتح بناءات مرنة وواسعة النطاق من الفرص والاختيارات والبدائل المتنوعة أمام الشباب.

ج-يحتاج نموذج المشاركة الحديث إلى مناهج متوجهة نحو الفعل والممارسة العملية تلامس بدورها واقع حياة الشباب، فيما يدعم النموذج قيم العمل الجماعى.

د- يحتاج نموذج المشاركة الذى يسعى للنجاح إلى مناهج للعمل والتواصل متوجهة نحو الشباب وتستهدفه.

هـ-يحتاج الشباب دائما إلى تغذية سريعة وآنية حول نتائج مشاركتهم فى المشروعات والبرامج المختلفة.

و- لابد ألا توسم المشروعات والبرامج التى يشارك فيها الشباب بالهيبرراكية، بل تقوم على التواصل المباشر بين الشباب وصناع القرار أو قادة المشروع.

ز- لكى توسم مشاركة الشباب بالاستدامة، لابد من توفر بيئة مستقرة ويتاح للشاب الفرصة للإفادة من هذا الفضاء المستقر.

ح- لابد أن يختار الشباب أنفسهم من سيساعدهم من جيل الكبار الذين يقدمون اليهم العون والدعم، على أن يحدد الشباب لهم طبيعة هذه الأدوار والمهام

ط- على الأجيال الأكبر سنا أن تهئ بيئة عمل تعاونية – للشباب والبرامج – بعيدة عن الايديولوجيات. فحينما تهيمن الأفكار النمطية والتعصب على المناقشات أو السياسات فهذا يؤثر سلبا على ديمقراطية المناخ.

ى-لابد وأن تمول مشاركة الشباب بشكل مستدام وكاف.

وهناك أسس لمعايير نجاح المشاركة الشبابية والتى منها توفر الشعور بالتحكم Sense of Control فيجب أن يشعر الشباب بمستوى ما من السيطرة على المشروع أو البرنامج الذى يشاركون فيه، ولهم القدرة على اتخاذ القرارات المهمة فى إطاره (صياغة أهداف البرنامج وخطواته ومنهجيات عمله...إلخ). والشعور بالترابط Sense of Bonding أى الشعور بالعمل فى بيئة جماعية تعاونية Cooperative and Collaborative وفى فريق مترابط غير متصارع، والحصول على دعم من الزملاء والرفاق والمجتمع على سواء. والشعور بالاحترام Sense of Respect حيث العمل فى احترام متبادل بين الجميع. والشعور بالمعنى Sense of Meaning أى إحساس الشباب بإتيان أعمال ذات معنى معين بالنسبة لهم وللمجتمع، وممارسة أنشطة ذات أهداف واضحة Sense of Clear Purpose تصنع التغيير فى حاضر ومستقبل الشباب والمجتمع معا[٢٦].

ج - مشاركة الشباب: الفضاء السياسى

بخلاف ما سبق، ففى المجال السياسى على وجه التحديد، اكتست مقاربة مشاركة الشباب بمعانى ودلالات سياسية[٢٧]. إذ عنت تيسير آليات الانخراط المؤسسى للمجموعات الشبابية فى المنظمات والأنشطة السياسية، ومشاركتهم فى صنع السياسات والقرارات السياسية التى تؤثر فيهم ومجتمعهم. الانخراط السياسى الذى يدعم قيم المواطنة التى ترتبط بوعى الشباب والتزامه بالتصويت وحضور الاجتماعات والفاعليات والمسيرات والإضرابات والاجتماعات السياسية. ولكن عندما أضعفت العولمة سلطة الدولة على مواطنيها، ضعف معها انخراط الشباب فى العملية السياسية والفعاليات المدنية، ولم يعد السياسيون التقليديون، والمؤسسات الرسمية، لاعبين فاعلين فى الفضاء السياسى فى ظل عالم تتشكل فيه الأمور السياسية والاجتماعية وتناقش على

صعيد كونى بشكل أكبر من الأصعدة الوطنية والمحلية، وفى الوقت نفسه اعتبرت المؤسسات السياسية العامة أقل فاعلية وتأثيرًا فى جذب اهتمام الشباب إلى المجال السياسى العام، هنا خبر الشباب اغترابًا واضحًا عن الحياة السياسية والمدنية فى مجتمعاتهم، وأصبحوا بالتالى يبحثون عن المشاركة السياسية خارج المؤسسات والأطر السياسية التقليدية[٢٨]. بقول آخر لم تعد المؤسسات السياسية التقليدية، ولا الرموز السياسية الوطنية ذات مصداقية كبيرة فى جذب اهتمام الشباب للعمل السياسى بكافة أشكاله وتجلياته، ولذا بحث هؤلاء الشباب عن مسالك أكثر فعالية للانخراط والمشاركة السياسية خارج المؤسسات والهياكل التقليدية.

إجمالا، إن المشاركة، وإن كانت بما تحمله من قيم ومثل تدعو إلى إفساح المجال العام أمام الشباب ليشارك ويتخذ قراراته السياسية والمصيرية، حتى وإن ظلت أيضا مفهومًا رئيسًا فى برنامج العمل العالمى للشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده، إلا أن مآله كمفهوم فى مجال الدراسات الشبابية – كما فى نظر البعض– كان إلى الانطماس والاختفاء التدريجى، وفى المقابل حل محله مفهوم التمكين الذى كان مآله إلى الحضور التدريجى. تم تبرير هذا الموقف– إحلال المشاركة بالتمكين– فى ضوء أن المشاركة والحق فيها لم تكن فى الماضى توحى بالكثير من الاستقلال والقيام بالذات والاعتماد عليها. فيما كان المفهوم مشحونًا بقيم التواضع والاعتراف بحدود للوجود الشبابى لا يتم تجاوزها، إذ تغافل المفهوم عن قيمة عزة النفس التى يكثر الحديث عنها الآن مع التمكين فى المجال الشبابى. لقد كان مفهوم المشاركة يعبر عنه فى الثقافة السياسية – الغربية – على أنه الفوز بالاستقلال؛ والاستقلال الذاتى يشترط النضال والمنازعة، وعلى النقيض من ذلك يثبت مفهوم التمكين عزة النفس الفردية، ويثبت الاستقلال الذاتى كقيمة عليا، ولكنه يحيل فى الوقت نفسه إلى

تصور جديد للفضاء العام وللشأن العام لا يقوم على المنازعة وإنما على درب من التوافق الاجتماعى والسياسى[٢٩].

الاقتراب الثالث: **التنمية الإيجابية للشباب** Positive Youth Development (PYD)

من المقاربات المستخدمة والمستقرة فى مجال الدراسات الشبابية منذ أكثر من ٢٥ عاما[٣٠]. وهو من المفاهيم التى انتشرت بقوة فى ساحة الدراسات والبرامج الشبابية، سيما برامج دعم ومساعدة الشباب. إذ يأخذ بهذه المقاربة مدى واسع من مؤسسات ومراكز أبحاث وشبكات دولية لدعم الشباب فى العالم (الشبكة الوطنية للشباب فى أمريكا– مركز بحوث الشباب فى استراليا – منتدى الشباب الكندى – منتدى تنمية الشباب الأمريكى – منتدى استثمار الشباب فى العالم – مركز تنمية الشباب وبحوث السياسات فى أمريكا– المؤسسة الدولية للشباب... إلخ).

تاريخيا نظر بعض الباحثين – فى إطار هذه المقاربة – إلى الشباب من زاوية أنهم حتما معرضون للخطر، تحدق بهم المشكلات من كل صوب لكونهم يعانون أوجه نقص عديدة ويواجهون معطيات بنيوية مأزومة. لكن هناك نموذج سعى لتحديد العمليات والديناميات التى من شأنها أن تدعم الصفات الجيدة لدى الشباب؛ تلك الخصائص التى يقدرها المجتمع (الآباء والمعلمون وجماعات الرفاق والمدربون الرياضيون والمراقبون والقادة الثقافيون...إلخ) فيما يقدرها الشباب أنفسهم، مقارنة بالعملية التى بموجبها يتم منع أو الحد من الخصائص غير المرغوبة بين الجماعات الشبابية.

ما يقصد بـ "التنمية الإيجابية للشباب" تلك العملية التى عبرها يكتسب الشباب المهارات والقدرات المعرفية والاجتماعية والوجدانية اللازمة للاستمرار فى مسيرة الحياة. وتتبنى هذه العملية منظورًا كليًا فى مقاربة الشباب من أجل

تنمية ثقتهم بذواتهم، والاستثمار فى الارتقاء بمهاراتهم المختلفة، فضلًا عن تنمية الإحساس بالهوية ودعمهم لتحقيق أهدافهم وتطلعاتهم المستقبلية[٣١].

وفى نظر البعض أتت مقاربة التنمية الإيجابية الشباب كاستجابة للتهميش الاجتماعى الذى تعرض له الشباب لفترات طويلة. وهى تعترف بالقيود الهيكلية التى يصطدم بها الشباب في مختلف المجتمعات الإنسانية، وأنه لا يمكن فصل عملية تنمية الشباب عن الأبعاد المختلفة للحياة فى أى مجتمع. وبالتالى تتيح هذه المقاربة إعادة صياغة الطرق التي يستجيب بها الشباب لظروف اقتصادية مأزومة وفرص اجتماعية محدودة[٣٢].

تستند المقاربة على مبدأ رئيس مفاده أن تنمية الشباب بشكل إيجابى عملية تحدث بشكل طبيعى فى كل وقت ينمو فيه الشاب وتتطور عبر مسيرة حياته. فهى عملية تحدث فى كل المواقع والأماكن والأوقات، سواء بشكل فردى؛ فى المنازل والمدارس والجامعات و فى المجتمع المحلى، لكنها فى المؤسسات التعليمية كالمدارس تحدث بشكل أكثر نظامية وقصدية. وتعد تنمية الشباب بشكل إيجابى عملية مخططة وشاملة، ومؤسسة على مبدأ أن مرحلة الشباب مرحلة حرجة فى حياة الفرد، تتطلب عملًا مخططًا، يركز على المشكلات التى يعانيها، وما يحتاجه، فضلًا عن استهداف بناء قدراته وإمكاناته[٣٣]. إن التنمية الإيجابية للشباب عملية تهيئهم لمواجهة تحديات المراهقة وتحقق لهم الانتقال الآمن للرشد من خلال سلسلة منظمة ومتطورة ومترابطة من الأنشطة والخبرات تساعد الشاب على استغلال طاقاته وقدراته المختلفة؛ الفردية والوجدانية والأخلاقية والمعرفية والاجتماعية[٣٤]. إنها عملية تمد الشباب بالخبرات الإيجابية والفرص التى تدعم قدراته وإمكاناته، وتنظر إليهم بوصفهم شركاء فاعلين مساهمين فى تشكيل الحاضر والمستقبل الخاص بهم. ولذلك تختلف التنمية الإيجابية للشباب جذريًا عن المقاربات والنماذج

المرتكزة على مجرد إظهار عيوب ومشكلات الشباب ومعالجتها –Deficit Based Models or approaches أو غيرها من المقاربات المؤسسة على مجرد مواجهة مواطن الضعف فى حياة الشباب.

مجمل القول فى هذا الإطار، تنهض مقاربة التنمية الإيجابية للشباب، كإطار نظرى وعملية مجتمعية، على مبادئ ثلاثة أساسية: وهى احترام الشباب وتقدير طاقاتهم وإمكاناتهم الذاتية. والتعامل معهم ككيان متكامل، وليس جانبًا واحدًا فقط. وإدماج الأسر والمجتمعات وكافة مؤسسات الدعم والمساندة الأخرى لخلق شباب أصحاء، وأسر قوية ومجتمعات مسئولة. وعلى أرض الواقع تستند البرامج الموجهة للتنمية الإيجابية للشباب إلى ستة مبادئ جوهرية:

١- الانفتاح وقبول كل الشباب.
٢- تحقيق أهداف إيجابية محددة: النمو الذاتى والمشاركة، وتنمية المهارات والمعارف والاتجاهات.
٣- التركيز على التعليم من خلال الخبرة النشطة.
٤- تضمين الشباب فى برامج نشطة لصناعة القرار وتطبيق الأدوار.
٥- دعم إدماج الشباب خارج مدارسهم فى إطار المجتمع الأكبر.
٦- حث المؤسسات التعليمية ومؤسسات والمجتمع المدنى والمجتمع المحلى وتجهيزها للتعاون معا من أجل تقديم البرامج وإنجاحها.

الاقتراب الرابع: **الاستثمار فى الموارد الشبابية** Investment In Youth

يعد مفهوم الاستثمار من المفاهيم وثيقة الصلة بالمسألة الشبابية، والتى مازالت مستخدمة فى السياسات والبرامج وكذا الدراسات الشبابية سيما حال الدعوة إلى الاستغلال الأفضل لقدرات الشباب ومهاراته، والانتفاع الرشيد بها فى فضاءات العمل التنموى المنتج. ويلاحظ أن مفهوم الاستثمار كان محوريًا ومهما ضمن مفاهيم أخرى؛ كالعولمة والاستقلال الذاتى والمجتمع المدنى، ذات الدلالة

الاقتصادية والسياسية البالغة التى وردت فى تقرير الأمم المتحدة عن الشباب عام ٢٠٠٥. فبحسب التقرير يكون الاستثمار فى الشباب أحد الأبعاد المهمة للنهوض به فى سياق العولمة، لكون الشباب هو العنصر المؤهل أكثر من غيره لقيادة العالم. وقد ورد فى هذا التقرير حديث عن الشباب بوصفه مجالا من مجالات الاستثمار، وتكرر ذكر مفهوم الاستثمار كثيرًا على طول التقرير بأشكال مختلفة، اقتصادية وسياسية ورمزية، كما تكرر فى سياق استعمالات متنوعة من استثمار الشباب، إلى استثمار فى الشباب والأفراد طوال حياتهم، مرورًا بالاستثمار لصالح الشباب، وذلك فى سياق ما يشهده العالم من عولمة ليبرالية تصعب من عمليات القضاء على الفقر المدقع، والأمية المطبقة بين صفوف الشباب، ومن مواجهة الأوبئة الفتاكة والجرائم المنظمة وغير المنظمة، الفردية أو الجماعية بين بعض الجماعات الشبابية فى العالم(٣٥).

وعلى المنوال نفسه دعى تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦ "الشباب وآفاق التنمية فى واقع متغير"الدول العربية إلى الاستثمار فى شبابِها، وتمكينِهم من الانخراط فى عمليّات التنمية كأولوية حاسمة وملحة، وكشرط أساس لتحقيق تقدم ملموس ومستدام فى التنمية والاستقرار للمنطقة العربية بأسرها. استند التقرير إلى حجتين رئيستَين لوجوب الاستثمار فى الشباب العربى: **الأولى** مفادها أنّ ما يقرب من ثلث سكّان المنطقة من الشباب بالمرحلة العمرية ١٥-٢٩ سنة، فيما يقل عمر ثُلث آخر عن ١٥عامًا، ما يضمن استمرار هذا الزخْمُ السكّانى إلى العقدَين القادمَين ويُوفِّر فرصةً تاريخية يتحتّم على البلدان العربية اغتنامُها. **الثانيَة**، أن الاحتجاجات التى اجتاحت عددًا من البلدان العربية منذ العام ٢٠١١، وكان الشباب فى طليعتها، أفضت لتحولات كبرى عبر المنطقة كلها. فشهدت بعض البلدان تغيرات إيجابية محدودة صوب الشباب، لكن فى بلدان أخرى أدت التوازنات الحاكمة التى

طالما حافظت على الاستقرار إلى تحديات خطرة أسفرت عن تكريس أزمات الشباب فيها بل وتعميقها.

ما يهمنا أن هذا الاهتمام بالاستثمار فى الشباب واكبه سعى عديد من المؤسسات الدولية لتعزيز السياسات الوطنية فى عدة مجتمعات من أجل الاستثمار فى تعليم النش والشباب، سيما بعد ما تبين أن العوائد من الاستثمار فى تعليم وإعداد الشباب أعلى من العوائد فى أى استثمار آخر[٣٦] فالشباب مرحلة انتقالية فى الحياة إذا ما أحسن توجيه الاستثمار إليها، يمكن أن تثمر منافع عديدة بالنسبة للشباب أنفسهم ولمجتمعهم على سواء.

وفى سياق أدبيات الشباب وتناولاتها البحثية، أكدت عدة دراسات أن المجتمعات التى تمكنت من الاستثمار الجيد فى شبابها؛ عبر تقديم تعليم جيد، وتدريب وتأهيل ملائمين، وبناء متكافئ للفرص، خبرت نموًا ملحوظًا وهائلًا فى مواردها واقتصاداتها الوطنية. فمن خلال مراجعة حديثة لخبرات (٤٢) دولة تبين أن كل عام دراسى إضافى تقضيه الفتاة فى المرحلة الثانوية يؤدى إلى زيادة دخلها فى المستقبل بنسبة تتراوح بين (١٠٪-٢٠٪)، وفى الهند تبين أنه كلما زادت نسبة الفتيات العاملات المتعلمات – مقارنة بالذكور العاملين – بنحو (١٠٪) يزداد الناتج الإجمالى للدولة بنسبة (٨٪)، وفى أمريكا اللاتينية أدى غياب الاستثمارات الموجهة إلى الشباب إلى انتشار سلوكيات سلبية عديدة بين صفوفه وانخفض بالتالى النمو الاقتصادى بنحو ٢٪ فى عام ٢٠١١، وذلك بحسب تقرير البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة الخاص بالشباب[٣٧].

إنه مع زيادة توجيه الاستثمارات إلى الشرائح الشبابية تزداد إسهاماتهم القيمة فى مجالات التنمية المستدامة والسلام وإنتاجية المجتمع. وفى المقابل فإن ضعف الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية الموجهة إلى الشباب يجعله أكثر معاناة من مشكلات عديدة، كالبطالة والإحباط والوقوع فى مصيدة الفقر،

بما يعنيه ذلك من دلالات سلبية قوية بالنسبة لصحتهم المستقبلية وإمكانات الدخل المحتمل وشعورهم بحسن الحال والرفاة الاجتماعى عندئذ يخسر المجتمع نقاط مئوية عديدة من إجمالى الناتج المحلى له وفى مساره التنموى بشكل عام.

ورغم الأهمية الكبرى لعملية الاستثمار فى الشباب، إلا أنه وقبل نحو ربع قرن من الآن، برز إلى حيز النقاش جدل شديد بين بعض الباحثين[٣٨] حول قضية محددة مضمونها أنه فى إطار المجتمع الرأسمالى؛ حيث هيمنة السوق الحر، وحتمية وجود آليات بنائية لتيسير عملية الانتقال من المدرسة إلى العمل، وأهمية ووجود فعل تنسيقى بين أصحاب المصلحة والدولة وأصحاب الأعمال أو رأس المال والنظام التعليمى، لتشجيع الاستثمار فى الشباب، سواء بالنسبة لمن هم فى التعليم أو خارجه، لمنع تزايد أعداد العاطلين والمهمشين ومن هم خارج البنية الطبقية. وهذا بالطبع ما لم تدل عليه الإحصاءات والبيانات المتاحة. فى هذا السياق طرح تساؤل مهم مفاده: هل تضاءل اهتمام جيل الراشدين، بتوجيه استثماراتهم ومواردهم (المال والوقت والطاقة) لإعداد جيل الشباب وتيسير الانتقال إلى مرحلة الكبار، وذلك خلال عمليات ومراحل التحديث المختلفة التى مر بها المجتمع الرأسمالى[٣٩].

للإجابة عن هذا التساؤل قدم عالم الاجتماع الأمريكى جيمس كولمان James s. Coleman بعض الأطروحات النظرية المفيدة فى هذا السياق. رأى كولمان أن الاستثمار – فى الشباب – يحدث فى أى مجتمع حتمًا يهتم فيه الكبار – الراشدون – بتوجيه مواردهم الاجتماعية والمالية لتطوير المهارات الإنتاجية لدى الأطفال ثم الشباب. إذ يهتم جيل من الأجيال الراشدة فى المجتمع بجيل آخر ناشئ أو قادم، فيستثمرون فيه رأس مالهم الاجتماعى Social Capital؛ مواردهم الاجتماعية، وكذا رأس مالهم المادى Financial Capital. يتكون رأس المال الاجتماعى من شبكة العلاقات الاجتماعية فى

نطـاق الأسـرة والمجتمـع، ويتجسـد فـى الاهتمـام والوقـت والرعايـة التـى ينفقهـا الأبوان، وأعضاء المجتمع ككل لتنمية الأطفال والشباب. أما رأس المال المادى فيتشـكل مـن الانفاقـات الماليـة للمؤسسـات الرسـمية التـى توجـه لـذات الهـدف. وتكـون المؤسسـة الرسـمية الأساسـية هنـا هـى المدرسـة. ويـرى كولمـان أن ثمـة مراحل تاريخية ثلاث مر بها المجتمع الرأسمالى فى تأطير علاقته بالاستثمار فى الأجيال الشابة.

المرحلـة الأولـى: اسـتغلال عمـل الأطفـال: فالاسـتثمار فـى الشـباب مـن عدمـه، يبـــدأ من الطفولة. ففـى المراحـل الأوليـة المبكرة مـن عمـر المجتمع – الرأسمالى الصناعى– حيث ساد اقتصاد الكفاف، وعاشت الأسر المعيشية علـى حـد الكفـاف، واعتمـد الاقتصـاد علـى العمـل الزراعـى والرعـى، فتسـتهلك الأسرة المعيشية معظم ما تنتجه، ويكون التبادل الاقتصادى وتقسيم العمل عند حـدوده الـدنيا، وتكـون الأسـرة بمثابـة الوحـدة الإنتاجيـة والاقتصـادية الأساسـية والمسئولة عن أطفالها ولها الحق فى ملكيتهم. فى هذه المرحلة يتم الاعتماد علـى عمـل الأطفـال كمصـدر مهـم للـدخل الأسـرى، حيـث محدوديـة الـدخل وانخفاضه وحاجة الأسرة إلى عمل وجهد كل أعضائها صغارًا وكبارًا.

فى هذه المرحلة تستغل الأسرة الأطفال وناتج عملهم، ولا تنظر كثيرا إلى تبعات هذا الاستغلال على الفرص التى يجب أن تتاح للطفل، فلا تهتم – بما يسمى فـى المجتمـع الحـديث – ببنـاء الفـرص المسـتقبلية التـى يجـب أن تتهيـأ للطفل. فالأسر ضيقة الأفق، ويضيق معها الأفق المستقبلى المتاح لأطفالها. فـى هـذه المرحلـة أيضًـا تسـتثمر الأسـرة قـدرًا ضـئيلًا جـدًا مـن مواردهـا المتاحـة لأطفالها ولتدريبهم، فلا يتم التدريب مثلًا إلا من خلال إلحاقهم بالعمل الزراعى أو بالعمل فى حرفة ما قريبة من مجال اهتمام وتكسب الأسرة. فى هذه المرحلة يتكـون اسـتثمار الأسـرة لـرأس المـال الاجتمـاعى بشـكل أساسـى مـن المـوارد

الاجتماعية غير الرسمية فيما بين أعضاء المجتمع المحلى القريبين أيضًا من الأسرة، كما توجه الموارد المالية – رأس المال المادى – نحو المدفوعات قصيرة الأجل، والمرتبطة بإنتاجية الأطفال. وبالتالى هناك محدودية فى الاستثمار طويل الأجل، لكون الأسرة تريد النشاط السريع والمنتج من صغارها بمجرد أن يصبحوا قادرين على العمل. هنا بالطبع يغيب توجيه الموارد المالية من أجل الاستثمار طويل الأمد إلا فيما يتعلق بالمهارات التى تحافظ على بقاء الأسرة واستمرار وجودها الاجتماعى، ومساعدة الأبوين إذا ما وصلا إلى سن العجز والشيخوخة. ما يسم هذه المرحلة أيضًا غياب التعليم الرسمى، فما يكتسبه الطفل من مهارات إنما هو نتيجة طبيعية لما يتعلمه من الوالدين فى نشاطهما اليومى.

المرحلة الثانية: الاستثمار فى الأطفال. الأطفال استثمار بالنسبة للأسرة تحدث فى هذه المرحلة تغيرات اجتماعية واسعة النطاق، تصحب عملية انتقال المجتمع من مرحلة الزراعة إلى التصنيع والتجارة، حيث الثورة الصناعية وهيمنة اقتصاد التبادل واتخاذ العمل لشكل الوظائف لكل الوقت، وعدم احتياج الأسرة لعمل أطفالها، هنا أصبحت "الفرصة" بالنسبة للأطفال ذات معنى اجتماعى مهم. فما زالت الأسرة على اهتمامها الشديد بالأطفال، لكنه الاهتمام طويل المدى الذى يتجسد فى حرصها على الاستثمار فى الطفل من أجل المستقبل، الاستثمار الذى هو استغلال إيجابى لرأس المال البشرى القادم من أجل دعم الأبوين ودعم البنيان الأسرى إذا ما تقدم الأبوان فى العمر، فهؤلاء الأطفال هم من سيحملون الأسرة فى المستقبل. فى هذه المرحلة لم يعد للعدد الكبير من الأبناء معنى، ولكن الاستثمار المرتفع الموجه لكل طفل على حده، هو ما يزيد المكانة الاجتماعية والوضع الاقتصادى للأسرة، ويرفع من مستوى التقدير والاحترام الاجتماعى لها فى المستقبل.

ويذهب كولمان إلى أهمية الوقوف فى هذه المرحلة على **ملاحظتين مهمتين** متصلتان بما يواجهه الشباب الآن من مشكلات. **الأولى** مفادها أن القدرة الإنتاجية للأطفال تنال أهميتها لمستقبل الأسرة من زاوية الحرص على رفاة الأبوين وحسن حالهما، وتأمين ذلك فى مرحلة الاعتماد والشيخوخة فى المستقبل، وكذا من ناحية رفاة البنيان الأسرى ككيان أو كجسد متواجد ومستمر عبر الأجيال. **والملاحظة الثانية** مفادها أن قيمة الطفل بالنسبة للأسرة لا تكمن فى إنتاجيته الراهنة بل فى القدرة الإنتاجية له فى المستقبل. تنهض الملاحظة الأولى إذن على فكرة أن للأسرة اهتمام مادى مباشر بتنمية القدرات الإنتاجية لأطفالها. فالاستثمار فى تعليم الطفل – الذى سيصبح شابًا فيما بعد – وتنمية مهاراته ليس فقط استثمارًا لرفاة الطفل وتأمين مستقبله، وإنما هو – بالأساس – استثمارًا لضمان الرفاة المستقبلية للوالدين، وتأمين الوضع الاقتصادى والاجتماعى للأسرة فى المجتمع بشكل عام. فى حين تتأسس الملاحظة الثانية على أن اهتمام الأسرة بالقدرة الإنتاجية المستقبلية للنشء يكون حفاظًا على الامتداد والوجود المستمر للأسرة عبر الأجيال أكثر من كونه اهتمام بالفائدة الراهنة أو المباشرة لهذه القدرة.

فى هذه المرحلة ينتشر التعليم وتزدهر مؤسساته، وتتطور مراحله وتتنوع، وتحرص الأسرة بشدة على الاستثمار فى مستقبل الأبناء، فتوجه إليهم الموارد المالية لتدريبهم فى مؤسسات متخصصة، وهى المدارس والجامعات، ويصبح تعليم الأبناء من الأمور الجوهرية فى حياة الأسرة. ولكن هذه المرحلة هى مرحلة انتقالية تحل محلها أخرى ثالثة فى المجتمعات المتقدمة.

المرحلة الثالثة: الانفصال: الأطفال كعنصر مستقل ومنفصل عن الأسرة تجسد هذه المرحلة مرحلتى المجتمع الصناعى وما بعد الصناعى، ودولة الرعاية الاجتماعية التى تميزت بدرجة عالية من الوفرة الاقتصادية. حيث يؤكد كولمان

على التراجع الشديد للدور المحورى للأسرة فى البناء الاقتصادى للمجتمع، وتحول الأسرة إلى مجرد وحدة استهلاكية غير مهمة لعملية الإنتاج، واختزال أدوارها الاجتماعية والاقتصادية عند مجرد تربية الأبناء. هنا ظهرت مؤسسات كبرى وصغرى تؤدى الأدوار التى كانت تقوم بها الأسرة فى المراحل السابقة، وتدهورت بل انهارت الأسرة الممتدة وانهار تأثيرها على الأفراد، ومع كل جيل جديد تتشكل أسرة جديدة. ويميل كثير من الأزواج إلى عدم الإنجاب، كما يحدث انفصال بين الأسرة والأبناء، وينحسر كثيرًا الوقت الذى تنفقه الأسرة مع الأبناء فى المراحل العمرية المختلفة وتزايدت الفجوات بين الأجيال، فالشباب فى أماكن التعليم والرقص والمتعة، والكبار فى أماكن العمل والحياة. فيما تزايدت بشكل مستمر الظواهر السلبية بين صفوف الشباب، كالهروب من المنازل، والانتحار، وتعاطى المخدرات، والميل لعدم استكمال التعليم، وتفشى البطالة، والإحباط، وغيرها من الظواهر الشبابية غير الإيجابية.

هنا يؤكد كولمان أنه فى هذه المرحلة المتقدمة من عمر المجتمع لم يعد يهتم الأبوان، ولا أعضاء المجتمع، كثيرًا باستمرار الاستثمار فى الأبناء، وبالتالى يصل كولمان إلى استنتاج مؤداه أن الإمكانية والرغبة فى الاستثمار فى الأجيال القادمة تتغير مع تغير توجهات المجتمع ذاته. ويعيد الباحث مرة أخرى التأكيد على فكرة أن المجتمع إذا ما رغب فى الاستثمار فى الشباب، بوصفه استثمارًا فى رأس المال البشرى للأجيال القادمة، فيجب **التمييز بين نمطين من الاستثمار؛ الأول** وهو الاستثمار فى الوقت والجهد، والاهتمام الذى يجب أن يوليه الكبار فى الأسرة وفى المجتمع المحيط إلى الشباب، ما أسماه الباحث بـ (الاستثمار فى رأس المال الاجتماعى)، **والنوع الثانى** هو الاستثمار من خلال الأدوار الجوهرية للمؤسسات الرسمية، وخاصة التعليمية، ما أسماه الباحث بـ (الاستثمار فى رأس المال المالى أو المادى). ويخلص الباحث من

هذا الطرح إلى أن ثمة نمطين من الموارد ضروريين لتنمية رأس المال البشرى والاستثمار فى الشباب، وهما وجود فرص تعليمية جيدة وملائمة، ووجود الدافع أو الحافز والاهتمام الذى يقوم على اغتنام الفرص التعليمية المتاحة، وإذا غاب أحد هذين الموردين فلن تكون هناك تنمية لرأس المال البشرى، أو استثمار فى الشباب(٤٠).

الاقتراب الخامس: تمكين الشباب: القيم و الدلالات

لم يكن التمكين هو المدخل الأساس الذى يستخدم للتعبير عن الرغبة العامة فى نهوض الشباب والارتقاء بظروفهم وتعظيم أدوارهم، ومنحهم الفرصة لتوظيف مهاراتهم بطرق مختلفة، وإنما هيمنت المداخل والأطر الأخرى–السابق عرضها– لعقود عديدة، ما عبرت بدورها عن مضامين واستراتيجيات قائمة تجاه الشباب. فلم يكن التمكين مثلا كمفهوم واردًا أو دارجًا حتى سنة (١٩٩٥) عندما تبنت هيئة الأمم المتحدة "برنامج العمل العالمى للشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده"، فلم يرد إلا عرضًا، ومرة واحدة فى أحد البنود الفرعية الخاصة بالمرأة. وعندما شاع مفهوم التمكين فى أدبيات وسياسات الشباب وحل محل مقاربات أخرى كانت قائمة كالمشاركة والتنمية والتشجيع أو التدعيم وغيرها. طرحت فى هذا السياق تساؤلات عدة من قبيل: ما الذى تغير فى أوضاع الشباب حتى يزيح مفهوم التمكين مفاهيما سادت لعقود طويلة سابقة، وإلى أى مدى يستوعب المفهوم الجديد أو يستبعد بعض القضايا الإيجابية المتضمنة فى المفاهيم القديمة ويحقق بعض معانيها، وما الإضافة الفاعلة التى يأتى بها مدخل التمكين وهل يمكن اعتباره مدخلًا جامعًا لكل ما سبقه وعاصره من طروحات أخرى ذات صلة، ومع التحول العميق فى بنية القيم والأدوار وفى المكانة الاقتصادية للشباب، أصبح التمكين "الاقتصادى" يشكل فى بادئ الأمر المفهوم المركزى فى فضاء العلاقات الاقتصادية، حتى رآه البعض مفهومًا

اقتصاديًا فى جوهره، على الرغم من محاولات عديد من منظمات المجتمع المدنى إضفاء مسحة مثالية عليه. ولكنه تمدد فيما بعد وتنوعت مضامينه[٤١].

وبذهب البعض إلى إن تمكين الشباب؛ كمقاربة، صيغت منذ سنوات، فيما ظل تطبيقها محدودًا فى عديد من المجتمعات. ففكرة منح الشباب "القوة" وفرص صنع القرار فكرة محفوفة بالمخاطر، فالنموذج الشعبى هو أن الآباء يعرفون ما هو أفضل لأبنائهم، أو يعرف الكبار ما هو الأفضل للشباب. ومع سنوات من الخبرة والمعرفة الواسعة حول الموضوعات، يشعر الشباب بأنهم مؤهلون بشكل أفضل لاتخاذ القرارات فى المجتمع. [٤٢]

أ- فى دلالات تمكين الشباب

تمكين الشباب هى عملية بموجبها يكتسب الشباب القدرة والسلطة لاتخاذ القرارات وإحداث تغيير إيجابى فى حياتهم وحياة الآخرين. وفى إطار المداخل الحديثة فى سياسات ودراسات الشباب غالبًا ما يتم التعامل مع التمكين كبوابة للمساواة بين الأجيال والمشاركة المدنية وبناء الديمقراطية. فيعنى تمكين الشباب خلق ودعم الظروف البنائية التى يتهيىء للشباب فى ظلها التصرف وفقا لقدراتهم وتصوراتهم الخاصة بدلاً من توجيه الآخرين أو وصايتهم، ويتم تمكين الشباب عندما يستطيعون بناء اختيارات حياتية متنوعة ويتخذون قرارًاتهم مستندين إلى حرية فى تحديد تلك الاختيارات، و لكنهم يدركون آثارها ويتقبلون المسؤولية عن العواقب[٤٣].

هذا يدلل على أن التمكين يتضمن الحق فى تحديد الخيارات الحياتية والتأثير فى اتجاهات التغيير من خلال القدرة على السيطرة على المصادر والموارد المادية وغير المادية. إنه عملية يغدوا الشاب بموجبها قادرا على إدراك ذاته والشعور بالقوة والسيطرة على حياته الشخصية والخاصة وقادرا على المشاركة فى عملية التغيير. كما يعبر التمكين عن عملية يصبح فيها الشباب

غير المالكين للقوة مدركين لأوضاعهم وواعين بها وقادرين على تنظيم أنفسهم بغية تحقيق وصول أفضل للخدمات العامة والإفادة من النمو. إنه يجسد قدرة الشباب أفرادا وجماعات على تحديد خياراتهم بفاعلية وتحويل هذه الخيارات لأفعال ونتائج، ولذا فالتمكين هنا عملية لها أربعة عناصر وهى: الوصول للمعلومات والمشاركة والاعتبارية وقدرة المؤسسات المحلية.[٤٤] والتمكين، كعملية، يخرج من سياق محدد للمشاركة فلا تمكين بدون مشاركة، ولكن هذا لا يعنى أن المشاركة كلها تمكين، فهناك بعض أشكال المشاركة تعد شرطا أوليا للتمكين.

ب- القيم الحاكمة لتمكين الشباب

يستند تمكين الشباب إلى بعض القيم الأساسية على رأسها القبول والتعاون والانتماء والالتزام والملكية ومنح للمسؤولية والقيادة والموارد والاستثمار. إذ يجب تحويل منظور البالغين إلى قدرات الشباب وأدوارهم ليكونوا أكثر ايجابية، فيقدر المجتمع الشباب ويلمس الشاب تقدير البالغين لهم، وهذه ليست مهمة سهلة وستواجه مقاومة. وأن ينظر المجتمع إلى الشباب كمورد مهم، ويشكل الشباب جزءا أصيلا من السلطة فى أى مجتمع ليتخذوا القرارات وأن تنظر المجتمعات إلى النماذج التى تقدمت لكون شبابها أصبحوا قادة وممثلى لمجتمعاتهم. من المهم كذلك إعطاء الشباب صوتًا فى المجتمع ليتمكنوا من أخذ زمام المبادرة، ومنحهم منصة للتحدث، والأهم من ذلك الاستماع إلى كلماتهم الصادقة. فعند التعامل مع السياسات التى تؤثر فى الشباب، من الضرورى أن يكون للشباب صوت وهذا لا يعنى مجرد التعبير عن آرائهم، ولكن وجود صوت يؤخذ على محمل الجد وله وزن متساوٍ لا غنى عنه للشباب والمجتمع على سواء[٤٥].

يستند إذن مدخل تمكين الشباب إلى مبدأ مهم وهو أنه لكى يفهم الشباب إمكاناتهم ويخدموا مجتمعهم بالكامل، يجب أن يكون لديهم القدرة والفرصة على

أن يكونوا صناع قرار ويجب أن يسمع صوت هؤلاء الشباب ليتحقق التغيير المرغوب. فلن يأتى التغيير الإيجابى فى المجتمع من السلطات السياسية، ولكن من الأفراد وعلى رأسهم الشباب. وإذا استمرت النخب على ترددها وشعورها بعدم الارتياح بشأن منح الشباب سلطة أو سيطرة، فهذا سيخلق الفوضى وعدم الاستقرار الاجتماعى. فمع منح الفرص للشباب سيبدأ المجتمع فى ملاحظة التحول من شباب غير مبالى إلى شباب مشاركين ساعين نحو التغيير الإيجابى. "قد لا تعرف أبدًا ما هي نتائج عملك، لكن إذا لم تفعل شيئًا فلن تكون هناك أية نتيجة". ففى مجتمع إنسانى يعانى من البطالة وارتفاع معدلات التسرب والجرائم المختلفة والإرهاب، يؤدى تجنب إشراك الشباب إلى زيادة حدة المشكلات، فيما يدعم إشراكهم وتمكينهم مواجهة هذه المزالق وتقوية بنية المجتمع وتحصينه.. إنه من الضرورى منح الشباب الصلاحية وإطلاق حريته فى المشاركة وتحريره من القيود، ومكافأته على ممارسة روح المبادرة والإبداع وتدعيم شعوره بالانتماء إلى المجتمع؛ الانتماء الذى ينسجم مع الشعور بالمسؤولية وتحقيق الأهداف المجتمعية. فضلا عن أهمية سيطرة الشباب وتحكمه في نشاطه وعمله بشكل كبير، ومنحه الحرية فى تحمل مسؤولية التصرفات والقرارات التى يقوم بها.

مجمل القول تركز هذه المقاربة على أن التمكين رؤية شاملة ولا تركز على مجرد البعد الاقتصادى فقط– كما يذهب البعض– والذى يعنى توسيع الفرص والخيارات والبدائل الاقتصادية والمعيشية أمام الشباب، وتملكه لعناصر القوة الضرورية، وإنما يمتد التمكين ليشمل القدرة على خلق حراك اجتماعى وتنظيمات ومؤسسات سياسية ومجتمعية يتسنى للشباب الانخراط والمشاركة فيها، والتأثير فى أهدافها ومساراتها. كما لا يقصد بالتمكين أيضا مجرد التركيز على إكساب الشباب مهارات القراءة والكتابة والتعلم، وتملكه الأدوات اللازمة

للبحث عن مصالحه الذاتية وتحسين أوضاعه الحاضرة وتطلعاته المستقبلية، وإنما يتجاوز هذا الطرح الضيق ليشمل المنظور المجتمعى كلية، حيث تمكين الشباب للحياة والتقدم فى إطار رؤية اجتماعية وفى سياق اجتماعى واقتصادى وثقافى يعيش فيه الشباب. والتمكين بهذا المعنى يتجه إلى إتاحة فرص الوعى أمام الشباب بقضاياه ومشكلاته، وإدراكه للعوائق التى تحول دون إشباع حاجاته، وسبل تحقيق المشاركة العادلة والمنصفة فى الحياة الاجتماعية القائمة. وبذلك ينطوى التمكين على إمكانية واضحة لمساءلة النظم الأبوية القائمة والعلاقات التراتبية والهرمية، ومراجعة بعض أنساق القيم الاجتماعية والثقافية المهيمنة، وذلك فى سبيل تحقيق المشاركة العادلة فى المجتمع(٤٦).

المراجـــع

١ – اعتمدنا فى تسمية هاتين المقاربتين على المقاربات الأربع التى طورها معتز عبد الفتاح عن المرأة فى العالم فى دراسته حول: توجهات قطاع من شباب الجامعات الغربية تجاه قضايا أمن المرأة الإنسانى، منظمة المرأة العربية، ٢٠٠٨.

٢– George I. whiteheads III, and Andreaw p. Kitzow: A glorious Revolution for youth and communities, service – learning and model communities, rowman & Littlefield Education Polishers, uk, 2010, p. 86.

٣ – جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية: قضايا الشباب العربى، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٥، الحالة المعرفية للمنتج البحثى حول الشباب العربى، العدد الأول، أكتوبر ٢٠٠٥، ص ص ١٠ – ١٣.

٤– راجع الطرح الوافى لهذه المقاربة فى: أحمد مجدى حجازى: الخريطة المعرفية لشباب مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠٠٧. بناء قاعدة معلوماتية: بنك معلوماتى حول الشباب المصرى وقضاياه، المشروع القومى لدراسة قضايا الشباب فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والحنائية، القاهرة

٢٠٠٧. الثورة المصرية... علامة حضارية فارقة، مجلة الديمقراطية، السنة ١١ العدد٤٢، أبريل ٢٠١١. هموم الشباب المصرى بين تناقضات الواقع ورؤى المستقبل، ورقة مقدمة إلى برنامج دراسات وبحوث الشباب، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٥.

٥ – أحمد مجدى حجازى، بناء قاعدة معلوماتية: بنك معلوماتى حول الشباب المصرى وقضاياه، مرجع سابق، ص ص ٣– ٤.

٦– جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية، القطاع الاجتماعى: قضايا الشباب العربى، القيم السائدة لدى الشباب: الخصائص والمحددات، الإصدار الثانى، ٢٠٠٦، ص ص ١١– ١٢.

٧– جيهان أبو زيد، الشباب العربى والقيم فى ظل العولمة، ضمن أعمال المؤتمر العربى الأول لصحة الأسرة والسكان" صحة الأسرة العربية بين الواقع والتحديات"، ١٣– ١٦ مايو ٢٠٠٦، المجلد الثالث، أغسطس ٢٠٠٧، القاهرة، ص ٢٤٥ – ٢٤٨.

٨ – رفيق رضا صيداوى، من هم شباب الوطن العربى، مجلة أفق، مؤسسة الفكر العربى، العدد ٢٦، الجمعة ١ نوفمبر ٢٠١٣، ص ١٠.

٩ – جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية، القطاع الاجتماعى: قضايا الشباب العربى، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٦، العدد الثانى، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ص ١٢– ١٣.

١٠ – المرجع السابق، ص ١٢.

١١– George I. whiteheads III, and Andreaw p. Kitzow: A glorious Revolution for youth and communities, service – learning, 86, op. cit. p. 87.

١٢ – مروان بشارة، العربى الخفى، وعود الثورات العربية ومخاطرها، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ترجمة موسى الحالول، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص ١٠.

١٣– Wyn, J., & White. Rethinking youth, Sage, London, 1997.

١٤ – جامعة الدول العربية، الحالة المعرفية للمنتج البحثى حول الشباب العربى، مرجع سابق، ص ١٦

١٥ – جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية، الشباب العربى والمشاركة التحديات وآفاق التطوير، مرجع سابق، ص ص ٢٦ – ٢٨.

١٦- Anita Harris, Johanna wyn and salem youns, rethinking youth citizenship: identity and connections, Australian youth research center, the university of Melbourne, Australia, research report 30, April 2008, pp. 7 – 8.

١٧- International Youth Foundation, What Works in Youth Participation: Case Studies from Around the World. International Youth Foundation, 2002.

١٨- Howard, S., Newman, L., Harris, V. and Harcourt, J 'Talking About Youth Participation – where, when and why?' at Australian Association for Research in Education Conference, University of Queensland,. 2002.

١٩- Kirby, P. and Bryson, S. Measuring the Magic? Evaluating and researching young people's participation in public decision-making.: Carnegie Young People Initiative, London, 2002.

٢٠- Roger Holdsworth, Helen Stockes,Michelle Blanchard and Nadia Mohamed, Civic Engagement and Young People, Australian Young Research Center, The University Melbourne ,Research Report NO.28, Nov,2007.p 11 , p 15.

٢١- Ibid. , pp 13-15.

٢٢- **See**: Holdsworth, R. 'Youth Participation': keynote address at Charting the Course: ACT and South-East NSW Regional Youth Services Conference. October 26, Bateman's Bay, 2001, - Shier, H. 'Pathways to Participation: Openings, Opportunities and Obligations' in Children and Society Vol 15: 2001 PP,107-111,.- Kaplan, M. Promoting Youth Participation: a rights perspective: Discussion Paper. UNSW Sydney: National Children's and Youth Law Centre, 1995.- Hart, R. Children's Participation: The theory and practice of involving young citizens in community development and environmental care., Earthscan, London, 1997. - Arnstein, S. 'A ladder of participation' in Journal of the American institute of Planners, 35 (4), 1969,pp216-224- Westhorp, G.Planning for youth participation: a resource kit. Adelaide: Youth Sector Training Council of South Australia, 1987- De Kort, G. 'Indicators for Youth Participation, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, Human Resources Development Section, Social Development Division , New York, 1999.

٢٣- Woollcombe, D. Youth Participation. Peace Child International. ,1996.

٢٤- Kirby, P. and Bryson, S. Measuring the Magic? Evaluating and researching young people's participation in public decision-making.: op cit.

٢٥- International Youth Foundation, What Works in Youth Participation: Case Studies from Around the World. op. cit.

٢٦- Roger Holdsworth, Helen Stockes,Michelle Blanchard and Nadia Mohamed, Civic Engagement and Young People, ,op cit, pp 12-14.

٢٧- Rogers holdsworth murry lake, Kathleen Stacy and john Stafford: outcomes for participation in youth development programs, A report of a three year longitudinal study, the Australia Research center, June, 2005, p. 1, p. 30.

٢٨- Anita Harris, Johanna wyn and salem youns, rethinking youth citizenship: identity and connections, Australian youth research center, the university of Melbourne, Australia, research report 30, April 2008, pp. 7 – 8.

٢٩- Rogers holdsworth murry lake, Kathleen Stacy and john Stafford: outcomes for participation in youth development programs op cit,. p. 9.

٣٠- Cahill, M. , Youth development and community development: Promises and challenges of convergence. Takoma Park, MD: Forum for Youth Investment, 1997, pp. 220-229.

٣١- Richard.M. Lerner, commentary: studying and testing youth development model: a Tale of two approaches , Child development JULY-AGUST 2017, Vol. 88, No,1183-118, p.532.

٣٢- Shawn Ginwright, Pedro Noguera, and Julio Cammarota, Beyond Resistance! Youth Activism and Community Change: New Democratic Possibilities for Practice and Policy for America's Youth, Edited by Shawn Ginwright • Pedro Noguera • Julio Cammarota, Routledge Taylor & Francis Group, New York, 2006.

٣٣- Rogers holdsworth murry lake, Kathleen Stacy and john Stafford: outcomes for participation in youth development programs op cit,. p. 9.

٣٤- Ibid.

٣٥- Shawn Ginwright, Pedro Noguera, and Julio Cammarota, Beyond Resistance! , op.cit.

٣٦- OECD:philanthropy and youth Empowerment, Foundations' innovative approaches to support youth, OECD development centers, Paris, 2014, pp. 15 – 16.

٣٧- Anne C. peterson, and jeylan , T. Mortimer (end) youth unemployment, and Cambridge university press, ist published, 1994, pp. 1 – 2.

٣٨- Ibid.

٣٩- Ibid.

٤٠ – الجدير بالذكر أن أفكار كولمان تعرضت لانتقادات شديدة وردود فعل عديدة حيالها. يمكن مراجعة أفكاره والانتقادات التى أثيرت حولها، فى العمل التالى:

- James s. Coleman: social capital, human capital and investment in youth (IN): Anne C. peterson, and jeylan , T. Mortimer (eds.,): youth unemployment and society. Op cit, pp. 34 – 50.

-وبشأن بعض الانتقادات التى وجهت له والرد عليها راجع:

- John modell: when many social capital influence children, s school performance, pp. 51 – 68.

٤١- جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية، القطاع الاجتماعى الإصدار الثالث، الشباب العربى والمشاركة: التحديات وآفاق التطوير، ٢٠٠٧، ص ص ٢٦- ٢٧.

٤٢- David Ifeanyi Okoli; Emmanuel Ifeanyi Okoli,Youth empowerment through entrepreneurial development in Nigeria,International Letters of Social and Humanistic Sciences (International Letters of Social andHumanistic Sciences), issue: 08 / 2014, pages: 224-233, (on www.ceeol.com.

٤٣- Shawn Ginwright, Pedro Noguera, and Julio Cammarota, Beyond Resistance! Youth Activism and Community Change: New Democratic Possibilities for Practice and Policy for America's Youthop.cit, the introduction.

٤٤- أحمد زايد، تقرير إقليمى عن الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمراة العربية فى مجال علم الاجتماع منظمة المرأة العربية، الطبعة الأولى ٢٠١١ يوليو.

٤٥- David Ifeanyi Okoli; Emmanuel Ifeanyi Okoli,Youth empowerment through entrepreneurial development in Nigeria,International Letters of Social and Humanistic Sciences (International Letters of Social andHumanistic Sciences), issue: 08 / 2014, pages: 224-233, (on www.ceeol.com.

٤٦- كمال نجيب، تطوير منظومة التربية من أجل تمكين الشباب: التحديات وأفاق المستقبل، جامعة الدول العربية، سلسلة تقارير ودراسات حول الشباب العربى، دراسات سكانية، نوفمبر ٢٠٠٥، ص ١، ص ١٣.

Abstract

APPROACHES AND THEORETICAL FRAMEWORKS IN YOUTH STUDIES AND POLICIES

Ahmed Hussein

There is an agreement among researchers on the importance of awareness of the approaches and perspectives that guide youth studies and policies around the world as a first step that helps in addressing youth issues in a systematic and proper manner. This article is to define some of the perceptions and theoretical approaches on which analysts relied on the features of the youth issue, whether for youth policies and programs or the literature that dealt with youth issues and problems around the world. These approaches have been divided and classified into five approaches: youth as a subject and object approach, youth participation, positive development of youth, the investment in human resources, and finally, empowerment approach.